

الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو - متوسطة

دكتور عبد الرحمن تومي

أستاذ بكلية الاقتصاد - جامعة بومرداس

توطئة:

في كل العمليات التي تحاول تقريب الدول المنتمية إلى مناطق كبرى، يترتب عليها إنشاء منطقة تبادل حر باعتبارها الخطوة الأولى، حيث يعتمد مبدأها على تحرير تنقل المنتجات، وجعل الحسابات المالية الجارية ممكنة التحويل، وإذا أمكن حسابات رؤوس الأموال أيضا. مع عدم وجود تسعيرة خارجية موحدة (كما في الوحدة الجمركية)، وعدم تحرير تنقل الأفراد، (كما في السوق المشتركة)، وعدم وجود عملة موحدة (كما في الوحدة النقدية)، وكذا في أقصى الحالات، عدم وجود محاولة توحيد السياسات الاقتصادية (كما في الوحدة الاقتصادية).

إن الشراكة الأورو - متوسطة، كما تطورت منذ ندوة برشلونة، قد مكنت من التحقيق التدريجي لمنطقة تبادل حر (التي تتطلب إثني عشر سنة من أجل أن تصبح فاعلة) وذلك في إطار كبير من السلام والأمن وتقارب المؤسسات المدنية والفضاءات الاجتماعية. من جهة أخرى، تطلب إنجاز هذه الشراكة توفير تحويل مالي، برنامج MEDA وهو ما يشكل رأس مال لشراكة متطورة نوعا ما مقارنة بذلك الذي تستفيد منه دول الشرق.

إن السؤال الذي يطرح في كل مرحلة هو معرفة هل هذه الخطوة، المصحوبة بعملية تفتح متركز حول منطقة ما، قادرة على إعطاء نتائج اقتصادية واجتماعية في قمة الإحتياجات (à la hauteur des proximités) الاقتصادية

والاجتماعية (على ضوءها لا نرجع في هذا النص) التي تربط وستربط أكثر دول الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين. لكن لو بقي الاقتصاد كما كان منذ حوالي عشرين سنة، ولو لم تكن تجربة دول شرق آسيا حاضرة حالياً، لإعطاء نجاح جهوي دون تكامل شكلي قوي، ولا أيضاً الاتحاد الجمركي لأمكننا كل ذلك أن نخشى كثيراً.

لذلك سوف نحاول معرفة مكونات معادلة الربح والخسارة بين دول جنوب المتوسط ودول شماله من خلال تسليط الضوء على تركيبة هذه المنطقة جغرافياً وبشرياً واقتصادياً، ثم مراحل الانتقال من التعاون إلى الشراكة، مع إبراز أهدافها والقواعد التي يراد أن تتأسس عليها منطقة التبادل الحر، مروراً ببرامج الدعم التي باشرت بها دول الشمال، لنقف على حقيقة التدفقات الاستثمارية مبرزين الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الشراكة.

أولاً: المنطقة الأورو-متوسطية بين الأرقام والدلالات:

حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل 6 % من اليابسة و 7 % من سكان العالم، حيث يمثل حوالي 240 مليون نسمة في جنوبه و 187 مليون في شماله، كما يشكل 8 % من الثروة العالمية. وينتظر أن يصل عدد السكان فيه بحلول سنة 2025 حوالي 524 مليون ساكن.

- تتميز البلدان المطلة عليه بعدم التجانس، وذلك بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة، حيث نجد شمال غني يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه حوالي 7 تريليون دولار ومتوسط دخل الفرد فيه في حدود 21 ألف دولار، بينما في المقابل جنوب فقير لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للفرد فيه ألف دولار أمريكي، وناتج إجمالي وطني لا يتجاوز إلى 598 مليار دولار.

- تبين إحدى الدراسات⁽¹⁾ أن المتوسط المرجح للزيادة السكانية يصل إلى 1,89 % وأن متوسط العمر في حدود 69 سنة، بينما تصل نسبة الأمية إلى 31 %، ومعدل البطالة يتجاوز 12 %.

- حصة دول المجموعة الأوروبية في التجارة العالمية تقدر بنسبة 19 % مقابل 2,9 % للعالم العربي، مع الإشارة إلى أن النفط يشكل 68 % من الصادرات العربية.

- تستورد الدول العربية الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ذات التركيبة التكنولوجية الأقل تطوراً غالباً، بينما تصدر بالمقابل المواد الخام كالنفط والقطن والمنتجات الزراعية.

- تصدر الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي ما نسبته 26 % من إجمالي صادراتها، بينما تستورد منه ما نسبته 45,6 % من إجمالي الواردات العربية⁽²⁾.

بالإضافة إلى التباين الذي مر بنا، هناك نقاط اختلاف أخرى ذات أهمية نلخصها على النحو التالي:

- يتميز الجنوب بظاهرة الهجرة، البطالة، التطرف، النمو السكاني، الاختلاف في الدين، الحضارة، يشكل مصدر لإنتاج الإرهاب الدولي، والهجرة السرية.

- كما يتكون جنوب المتوسط وغربه من اثني عشر بلداً مثلما يوضحه الجدول التالي:

(1) : الشبكة الأورو متوسطية لوكالات إنعاش الاستثمارات (ANIMA) ، www.animaweb.org بتاريخ 2004/12/22.

(2) : منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو متوسطية، عمرة جمال، www.uluminsania.net بتاريخ 2006/01/29.

جدول رقم 01: الناتج الوطني الإجمالي (PNB)

الدخل الفردي 2001	النمو الحقيقي لـ ن و ج 2001 - 1990	الناتج الوطني الإجمالي مليار \$ - 2001-	البلد
\$ 5100	% 2,0	53	الجزائر
20800	% 5,6	9	قبرص
3800	% 4,6	97,5	مصر
19300	% 5,1	110,4	إسرائيل
4100	% 4,8	8,8	الأردن
4600	% 5,4	16,7	لبنان
16500	% 4,0	3,6	مالطا
1200	% 2,5	33,7	المغرب
1290	% 0,0	4	فلسطين
3400	% 5,5	17,9	سورية
6500	% 4,7	20	تونس
6600	% 3,3	147,6	تركيا
		522,2	المجموع
		43,5	المتوسط
4995	% 3,7		المتوسط المرجح

المصدر: 1: ANIMA www.animaweb.org de 22/12/04

ثانيا: المنطقة الأورو - متوسطة من التعاون إلى الشراكة:

يعود تشكيل الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتفاقية روما لسنة 1957، حيث عملت في البداية على إنشاء اتفاقيات تعاون بينها وبين مستعمراتها السابقة مع إعطاء بعض المزايا التفضيلية، لذلك فقد نبهت الجامعة العربية أعضائها سنة 1959 وطلبت منهم الالتزام باتفاقية الوحدة الاقتصادية لسنة 1957 وقرار السوق العربية

المشتركة، التي تقضي بعدم منح أية امتيازات لدول السوق الأوروبية المشتركة تتعارض مع مصالح الدول العربية.

- في سنة 1969 وقعت كل من تونس والمغرب اتفاقيتي مشاركة مع المجموعة الأوروبية تتميز بتفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية، غير أن هاتين الدولتين لم تستفيدا من هذه المزايا لكونهما تعانيان من نسيج صناعي ضعيف، تلتها جلسات حوار بين الطرفين ما بين 1973 و1974 تميزت بإصرار أوروبي على أن يكون الحوار مقتصرًا على الجانب الاقتصادي فقط.

- كما تم إبرام عدة اتفاقيات تتضمن التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بصفة ثنائية مثل مصر، تونس، المغرب، الجزائر، سوريا، الأردن، لبنان، حيث تميزت هذه الاتفاقيات عن سابقتها بمنح أفضليات في التعامل الاقتصادي والتجاري وكذا الإعفاء الضريبي، وتقديم بعض المعونات الفنية والاقتصادية والمالية.

- في نفس السياق شهدت اتفاقيات تعاون أكثر اتساعا مع كل من تركيا واليونان، والمهم في كل هذا أن معظم البنود لم تتحقق إلا بشكل ضئيل، وبالتالي فإن المعونات أو المساعدات التي منحتها دول المجموعة الأوروبية أو بنك الاستثمار الأوروبي كانت محدودة للغاية، كما فقدت البلدان العربية الامتيازات التفضيلية لصادراتها بمجرد انضمام إسبانيا والبرتغال إلى دول المجموعة.

جدول رقم 02 : مساعدات الموجهة للبلدان العربية المتوسطة

الوحدة: مليون ايكو

البلد 78 - 1996	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	%	ميزانية السوق الأوروب ية	%	المجموع	%
الجزائر	640	20,71	196	9,73	836	16,38

27,76	1417	32,0 3	645	24,98	772	مصر
6,19	316	5,86	118	6,41	198	الأردن
5,68	290	3,38	68	7,18	222	لبنان
21,38	1091	28,5	574	16,73	517	المغرب
8,99	459	6,75	136	10,45	323	سورية
13,62	695	13,7 5	277	13,54	418	تونس
100	5104	100	2014	100	3090	المجموع

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار نقلا عن عمورة جمال، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو-متوسطة، مصدر سبق ذكره ص 4.

- بناء على ما تقدم يمكن تلخيص تطور علاقات التعاون والشراكة فيما بعد إلى مرحلتين أساسيتين:

أ - مرحلة الحوار أو التعاون العربي-الأوروبي بداية من عام 1973 إلى نهاية عام 1994، حيث شهدت هذه الفترة نموا معتبرا للعلاقات العربية-الأوروبية. وتم اعتبار دول السوق الأوروبية كالشريك الأول للوطن العربي نظرا لحجم التعاملات التجارية (40 % من إجمالي الواردات العربية)، فكان من جراء ذلك أن يمتد التعاون إلى الجوانب المالية والتقنية، حيث استفادت الدول العربية السبع المرشحة للشراكة من مبلغ مالي يصل إلى 3517 مليون إيكو للفترة (1973 - 1991).

- الملاحظ أن هذه الفترة لم تصل فيها العلاقات إلى المستوى المطلوب، لاسيما وأن المساعدات لم تكن كافية، ناهيك عن التفضيلات الجمركية التي منحت للدول العربية في مجال السلع الصناعية والزراعية لم تكن كافية هي أيضا.

ب - مرحلة الشراكة بداية من عام 1995: حيث سجل مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 مشاركة 27 دولة، مع وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي ذو طابع اقتصادي، سياسي، اجتماعي، ثقافي على أمل الوصول إلى إقامة منطقة تبادل حر بحلول عام 2010 تكون قد زالت فيها جميع القيود المفروضة على حرية تنقل السلع الصناعية والزراعية وكذا رؤوس الأموال.⁽¹⁾

ثالثاً: أهداف الشراكة الأورو-متوسطية

وحتى تكتمل الصورة التحليلية لدينا، علينا أن تناول هذه الأهداف من زاويتين:

أ- أهداف دول الجنوب المتوسطي: نوجزها على النحو التالي:

- 1 - الارتباط بوحدة من أكبر القوى الاقتصادية حتى تتمكن من التسريع في اندماجها العالمي، على غرار UE ، ASEAN ، NAFTA
- 2 - الاستفادة من الأسواق الأوروبية أمام الصادرات العربية.
- 3 - الاستفادة من المساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبية.
- 4 - الاستفادة من برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات.
- 5 - يمكن تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.
- 6 - التسريع في تطوير الاقتصاد تحسباً للمنافسة مع أوروبا الوسطى.
- 7 - ضمان استقرار حوض المتوسط سياسياً وأمنياً مما يُكوّن عنصراً مساعداً على إنشاء تنمية مستدامة لدول الجنوب.

ب- أهداف دول الشمال: إن المتتبع لمسار علاقات التعاون والشراكة منذ البداية يجد بأن كل المفاوضات والحوارات تنطلق باسم المجموعة، خلافاً للدول

(1) : الشراكة الأورو-متوسطية، عمورة جمال، مصدر سابق، ص 5.

العربية، لذلك فإن بلدان الشمال تريد تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المعلنة وغير المعلنة:

- أما الأهداف المعلنة فهي: إقامة منطقة تبادل حر، دعم التعاون المالي، تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وأخيرا فتح حوار سياسي هادف.

- بينما الأهداف الغير معلنة يمكن إدراك معالمها الاقتصادية والسياسية من خلال عدد من الملفات: التطبيع مع إسرائيل، الهجرة السرية والمعلنة، محاربة الأصولية الإسلامية، فتح مجال واسع للسوق العربي من أجل تصدير السلع والخدمات ورأس المال.

- هذه هي الفلسفة التي تتصورها بلدان الشمال والتي تعمل الآن على تحقيقها من خلال إرساء قواعد أساسية تكون هي الإطار الذي يؤهل لمنطقة تبادل حر.

رابعاً: القواعد الأساسية لمنطقة التبادل الحر

لقد كلفت اللجنة الأوروبية بتحديد ما يجب اتخاذه لتحقيق هذه المنطقة، وبالتالي عملت على وضع مجموعة من القواعد أوجزها على النحو التالي:

- إجراءات وتدابير تحمي قواعد المنشأ، وحقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة.

- تبني اقتصاد السوق من خلال اعتماد إطار قانوني لذلك.

- تحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

- إعادة تأهيل المؤسسات وفق برامج تمويلها دول الشمال من أجل تحسين

القدرة التنافسية لها، إضافة إلى بعض القواعد الأخرى المكملة لما أشرنا إليه سابقاً.

خامساً: برنامج دعم الشراكة الأورو-متوسطية

إن أهم برنامج قدمته بلدان الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار، هو برنامج (MEDA) والذي يمس كل القطاعات الاقتصادية عامة، حيث تتفاوت قيمة الغلاف المالي الموجه إلى بلدان الجنوب حسب البرنامج المعد مسبقا ووفق دفتر شروط، وهو موجه إلى إعادة تأهيل المؤسسات والأفراد، وتحسين شروط الصحة والبيئة والتعليم وغيرها، ووفق هذا السياق فقد قدم الاتحاد الأوروبي في البرنامج الأول (MEDA 1) ما قيمته 4,6 مليار أورو بالنسبة للفترة (1995 – 1999) كمساعدة مالية مبادرة منها في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة، وذلك عن طريق صندوق الاتحاد، منها 200 مليون أورو كرؤوس أموال بخطر (Capitaux à risque).

جدول رقم 03 : برنامج ميدا (1995 – 1999)

الوحدة : مليون أورو

البلد	الالتزام Engagements	% أموال MEDA المتعهد بها للفترة	عدد السكان سنة 1998 (مليون)	أورو بالنسبة لكل شخص
الجزائر	164,2	% 14	30	5
المغرب	625,6	% 9	27,8	23

43	9,4	% 6	408,5	تونس
11	61,4	% 3	686	مصر
54	4,6	% 22	246,9	الأردن
43	4,2	% 24	182	لبنان
6	15,3	% 3	99	سورية
36	2,3	% 13	82,6	فلسطين
6	63,5	% 6	735,35	تركيا
المتوسط 13,11	218,5	متوسط تنفيذ التعهد % 11,11	2870,15	المجموع

المصدر: اللجنة الأوروبية مع إدخال حسابات خاصة من طرف الباحث.

— لعل أهم ملاحظة نستنتجها من الجدول السابق، تكمن في كون نسبة متوسط تنفيذ التعهد تبقى ضعيفة (11 %) إذا ما قورنت بالفترة (95 – 99) وهي في الحقيقة تعبر عن فرصة ضائعة تعكس بطء وتيرة التعاون المالي في مجال التأهيل وغيره.

- حتى وإن تغير هذا المؤشر نحو التحسن، سواء تعلق الأمر بالمبالغ المالية أو باستهلاك الأغلفة المخصصة من خلال برنامج ميدا (2) والذي يمتد من سنة 2000 إلى غاية 2006، يبقى غير كاف على الإطلاق مما يستدعي من هذه الدول المعنية بالشاركة مع دول الشمال أن تسارع خاصة في مجال التأهيل، لأن المدة الباقية لإزالة كل الحواجز تبدو قصيرة، حتى تضمن لنفسها مساحة من المنافسة والاستمرارية.

جدول رقم 04 الفترة (2000 – 2006) (الوحدة مليون أورو)

وضعية جزئية لأربع سنوات (2000 – 2003)

البلد	التعهد	الدفع	%
الجزائر	181,2	32,6	18
المغرب	524,5	279,3	53,25
تونس	305,9	243,2	79,50
المجموع	1011,6	555,1	54,87

المصدر: اللجنة الأوروبية بالإضافة إلى حسابات قام بها الباحث.

وحتى تتضح هذه الصورة أكثر نأخذ الجزائر كعينة من مجموع الدول المغاربية، إذ تشير آخر الإحصائيات التي بحوزتنا⁽¹⁾ إلى استفادة 1456 مؤسسة بين صغيرة ومتوسطة من برنامج ميذا (2) خلال السنوات الثلاثة الفارطة (2003 - 2005) في إطار برنامج التأهيل وفي مختلف القطاعات عبر كامل التراب الوطني كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 05 نتائج البرنامج حتى 31 / 10 / 2005

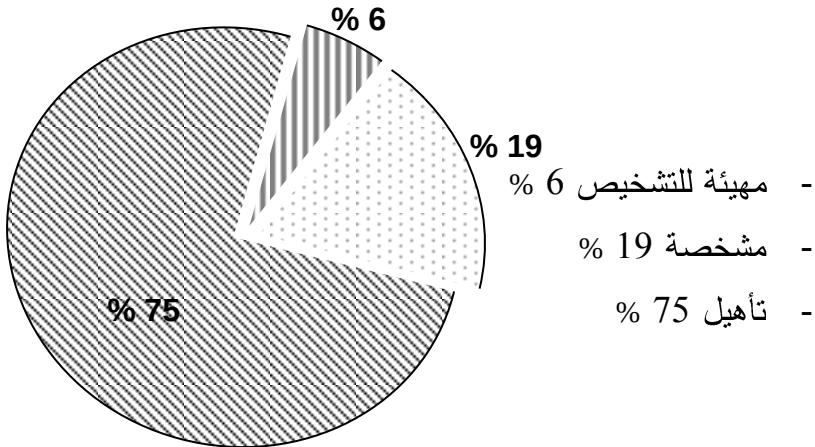
التعيين	عدد المؤسسات
- مهينة للتشخيص	371
- مشخصة	357
- أعمال تأهيلية	484
- تكوين	228
- أعمال أخرى	8
- دراسات وتحقيقات	8
مجموع التدخلات	1456

(1) : نتائج إلى غاية 31 أكتوبر 2005، وثيقة للجنة الأوروبية ووزارة ص م، والصناعة التقليدية

المصدر: وثيقة مشتركة لوزارة ص ص م واللجنة الأوروبية.

وإذا ما اكتفينا بعينة من مجموع هذه المؤسسات والتي تمثل 553 مؤسسة سوف نجد بأن درجة التقدم في برنامج التأهيل تصل إلى 75 % كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم 01: درجة التقدم في برنامج التأهيل



المصدر: نفس الوثيقة السابقة

هذا ما يؤكد محاولة كل من بلدان الشمال وبلدان الجنوب تجسيد القواعد الأساسية المتفق عليها. حيث تعمل على تهيئة المناخ لشراكة مبنية على تبادل المصالح وبالتالي الاستفادة من المزايا النسبية لكلا الطرفين، لكن مع هذا تبقى هذه الجهود غير كافية إذا عرفنا بأن إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فقط بحلول عام 2006 يمكن أن تصل إلى 248700 مؤسسة.

إن ماذا يمثل برنامج ميدا الأوروبي بالنسبة لهذا الرقم من المؤسسات ؟

فهو لا يتجاوز 2 % من إجمالي المؤسسات في أحسن الظروف !

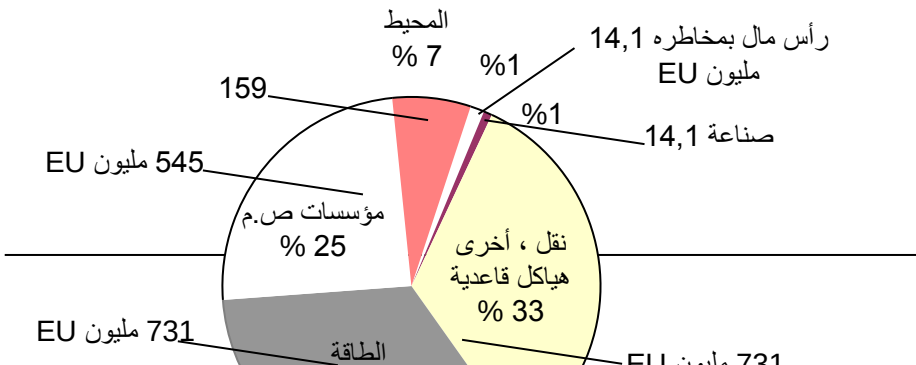
سادسا: الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الأورو-متوسطية :
يمكن أن نتناول وضعية وحقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر في حوض المتوسط من خلال آيتين :

الأولى: مؤسسة مالية تهتم بالتعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة تابعة للبنك الأوروبي للاستثمار، أنشئت كترجمة حقيقية للإرادة السياسية التي تشكلت بعد لقاء وزراء الخارجية لبلدان جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي في برشلونة (مارس 2002) ثم تبعه ملتقى آخر في ديسمبر 2003.

- تسمى هذه المؤسسة بـ : "التسهيل الأورو-متوسطي للاستثمار والشراكة" (FEMIP)، تعطي أولوية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساعد على الاندماج الجهوي، حتى تتمكن دول الجنوب من بناء تنمية اقتصادية واستقرار سياسي واجتماعي، كما أنها تهتم خاصة بمجالي الاتصالات والطاقة، بالإضافة إلى القطاعات الأخرى.

- لو عدنا إلى التقرير السنوي لهذه المؤسسة المالية الخاص بـ: 2004 فيما يتعلق بعمليات القروض ورؤوس الأموال بمخاطر والموجهة أساسا إلى تشجيع القطاع الخاص الممثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد بأن الغلاف المالي قد تجاوز 2 مليار أورو، حيث توجهت هذه الأموال بشكل ممرز نحو كل من الطاقة والنقل والهيكل القاعدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شكل رقم 02: عمليات القروض حسب التقييم القطاعي



Source : FEMIP, Rapport annuel 2004. P 13.

- وحسب نفس التقرير فإن معدل القروض المقدمة سنويا تصل إلى حدود 2 مليار أورو في السنة، منذ نشأت هذه المؤسسة (أكتوبر 2002)، والجدول التالي يوضح العقود الممضاة من طرف FEMIP من جهة وبلدان جنوب الحوض من جهة أخرى ومدى استفادة كل بلد من الحصة الإجمالية للفترة (2002 – 2004).

جدول رقم 06 توزيع نسبة القروض حسب البلدان

نسبة الاستفادة	البلد
34 %	تركيا
24	مصر
14	تونس
11	المغرب
06	الجزائر
06	سورية

الأردن	03
لبنان	02
باقي الجهة	0,1

Source : FEMIP, Rapport annuel 2004 p 22.

الملاحظ أن بلدان المغرب العربي المعينة في هذا الجدول قد استفادت بما نسبته 31 % من المجموع أي أقل من تركيا مجتمعة.

الثانية: وهي الشبكة الأورو - متوسطة لوكالات إنعاش الاستثمار، حيث تقوم بتقديم خدمات الاستثمار، وتساعد على اكتشاف ومقومات اقتصاديات البلدان المعنية بحوض البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تقدم باستمرار التطورات الحاصلة للتركيب السكانية، الدخل، التجارة الخارجية، الاستثمارات الوافدة والخارجة لأي بلد معني.

- بناء على تقرير هذه الشبكة لعام 2004 نكتشف المستوى الذي وصل إليه الاستثمار الأجنبي بعد الدعوة والعمل على بناء منطقة تبادل حر مع نهاية 2012، وبالتالي استشراف مستقبل هذه المنطقة على ضوء هذه المعطيات.

جدول رقم 07 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوحيدة : مليون دولار أمريكي

السنة البلد	1997	98	99	2000	01	02	03
الجزائر	260	501	507	438	1196	1065	634
قبرص	491	264	685	804	652	297	830
مصر	887	1065	2919	1235	510	647	237

3745	1648	3044	4392	2889	1760	1628	إسرائيل
379	56	100	787	158	310	361	الأردن
358	257	249	298	250	200	150	لبنان*
380	375 -	314	652	822	267	81	مالطا
2279	428	2808	423	1376	417	1188	المغرب
-	41	51	76	19	58	149	فلسطين*
150	225	205	270	263	82	80	سورية
584	821	486	779	368	668	365	تونس
575	1037	3266	982	783	940	805	تركيا
10150	6147	12881	11136	11039	6532	6445	مجموع 12

Source : www.animaweb.org de 22.12.2004 p. 01.

*(estimations)

استنتاجات: من خلال قراءتنا لمعطيات هذا الجدول نستنتج ما يلي:

- متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لهذه البلدان مجتمعة يمثل 9 مليار

ومائة وتسعون مليون دولار، تمثل فيه إسرائيل ما نسبته 30 % لوحدها بينما لا

تتجاوز بلدان المغرب العربي الثلاثة ما نسبته 27,33% من مجموع الاستثمارات.

- أما معدل الاستثمارات الوافدة إلى دول جنوب الحوض لا يمثل سوى 2,4

% بالنسبة للاستثمار الأجنبي الوافد إلى 15 دولة التي تمثل شمال الحوض.

- أما معدل النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بالبلدان الإثني

عشر خلال الفترة (1997 - 2002) فقد سجل -1 % كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 08 مكانة بلدان الجنوب في استقطاب الاستثمار ج م من الاتحاد

الأوروبي

الوحدة: مليون دولار

مجموعة البلدان	الاستثمار ج م / الناتج الوطني، الإجمالي / 1000 (2001)	الاستثمار ج م / الساكن / 1000 (2002)	متوسط الاستثمار ج م (1997 - 2002)	النمو السنوي للاستثمار ج م (1997 - 2002)
12 لجنوب المتوسط	11,80	25,80	9030	1 - %
المجموعة الأوروبية 15	54	992,30	383512	24 %

Source : ANIMA. www.animaweb.org de 22/12/2004 p 2.

— نستنتج أيضا بأن الحديث عن منطقة تبادل حر أورو-متوسطية، والإجراءات التي اتخذت على مدار الفترة الممتدة من 1995 إلى اليوم تبقى ترجمتها إلى أرقام دون المستوى المطلوب، وعليه لابد من تعميق الحوار ورفع مطالب الدول العربية خاصة، إلى دول الاتحاد ببذل جهد أكبر، لأن التحديات القادمة لا تجمال، حيث لا مكان للاقتصاديات الهشة إلا على هامش العولمة.

- من خلال تقييمنا للفترة السابقة وعلى ضوء المعطيات المتوفرة فإن بناء منطقة تبادل حر وبهذا المستوى، لا تخلو من آثار تكون سلبياتها أكثر من إيجابيتها. سابعاً: الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر

1- الآثار السلبية:

بدون شك فإن الدول العربية وخاصة منها المغربية سوف تعاني من تكاليف التقييم والتكيف من أجل التمكن من متطلبات شروط الاقتصاد الحر، ذلك لأن هذه

الدول سوف تشهد تراجع في الحماية الجمركية والوصول على إلغائها حسب الاتفاقات المبرمة، بالإضافة إلى هذا على الدول العربية احترام الضوابط النوعية وقواعد المنافسة وحماية الملكية الصناعية والثقافية، وتحرير الخدمات وحرية تنقل رؤوس الأموال، مما يساعد على بروز بعض الآثار السلبية نوجزها في النقاط التالية:

- ارتفاع الواردات العربية من السلع الرأسمالية والمنتجات النصف مصنعة بسبب الإعفاء من الرسوم الجمركية (خروج عملة صعبة) بالمقابل تراجع مستوى الصادرات العربية ذات الميزة النسبية كالغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية والأسمدة وغيرها وخاصة المنتجات الفلاحية لما تلاقيه من منافسة شديدة في الأسواق الأوروبية.

- إفلاس عدد كبير من مؤسسات البلدان العربية نتيجة عدم التكافؤ بينها وبين المؤسسات الأوروبية من حيث التكنولوجيا والمنافسة في المنتج، مما يؤدي بدوره إلى تراجع واختلال في الموازين التجارية للبلدان العربية.

- تراجع إيرادات الميزانيات العامة نتيجة إزالة التعريفات الجمركية، خاصة الدول الغير بترولية.

- زيادة اتساع هوة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية لبلدان جنوب الحوض.

2- الآثار الإيجابية:

لعل من أهم آثار الدخول في التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي هو الاهتمام أكثر بالإصلاحات على جميع الأصعدة، مما يمكن دول جنوب المتوسط في المدى البعيد الانتقال من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج. بمعنى إعطاء دور أكبر للإنتاجية والجودة وثقافة المنافسة، وبالتالي الاعتماد على التسيير العلمي والتسويق المدروس وثقافة الزبون.

هذا الشكل من الحركية يعطي دفعا قويا لزيادة حجم الاستثمارات الوطنية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي بدون شك عوامل إيجابية.

- هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن لدول الجنوب على المدى البعيد أن تشكل بعض أقطاب النشاطات الاقتصادية ذات ميزة تنافسية كونها تزخر بالثروات السطحية والباطنية والأماكن السياحية، والمنتجات الزراعية على مدار الفصول الأربعة.

- لأجل ذلك كان ولا يزال لزاما على الدول العربية خاصة، أن تطالب أثناء المؤتمرات والحوارات، من الاتحاد الأوروبي، بحق التمتع بشروط ميسرة لدخول صادراتها الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، وزيادة وبنسبة كبيرة للمساعدات المالية الموجهة خاصة لتأهيل المؤسسات واليد العاملة، وتهيئة المحيط الاقتصادي عموما باستثمارات أوروبية لانتعاش اقتصاديات هذه الدول، والوصول إلى تحقيق نوع من التوازن بين الضفتين في تبادل المصالح وتقاسم المنافع في حدود 2010.

خلاصة :

إن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في دول حوض المتوسط يعتبر عاملا أساسيا في إنجاح المنطقة الكبيرة وهذا - في اعتقادنا - يعود لثلاثة أسباب:

- لأنه يساعد على الاندماج العالمي.

- ويسمح بإعطاء مزايا هي حاليا مستغلة بطريقة سيئة.

- وأخيرا يشكل عاملا نمو قويا لكل المنطقة.

يجب أن نعرف بأن الاقتصاد العالمي لا يتهيكّل مباشرة، بل ينتظم بشكل متعدد الأقطاب ابتداء من مناطق " كبرى " مقلّ مثلما و قائم في أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، آسيا الشرقية، أوروبا، دول حوض المتوسط.

لكن يجب أن نقر بأن الشركاء المتوسطيين يعانون من عدة مشاكل موضوعية وغير موضوعية، فالحجز يفوق حدود 2 مليار \$ تجاه الاتحاد الأوروبي.

ومع هذا فإن الأمل قائما بسبب وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المتوسط، واتجاه الاتحاد الأوروبي خلال الخمس سنوات الأخيرة وذلك بضخ مزيد من الاستثمارات نحو بلدان المتوسط (من 2 مليار \$ سنة 1990 إلى 10 مليار \$ سنة 2003).

لذلك فإن التنافس على أشده بين الدول السائرة في طريق النمو، والملاحظ أن الدول التي تملك أعلى نسبة لكل ساكن من الاستثمار الأجنبي المباشر هي الدول الأكثر تفتحا (قبرص، إسرائيل، تونس، تركيا).

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يحقق مزايا كافية مقارنة. إذا كانت مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال لحد الآن أقل بكثير مما هي عليه في مناطق أخرى من العالم (2,4 % في المتوسط لدى منطقة حوض المتوسط بينما تصل النسبة إلى 24 % في دول الاتحاد). ذلك بأن الدول المتوسطة تواجه شروطا عقلانية في جلب الاستثمارات.

* أخطار النظام التي تواجه المستثمر الأجنبي عندما يباشر استثماره في بلد ما.

* الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالمستثمر.

* شروط الإنتاج والاستغلال.

* عوامل التوسع العمراني، وتحسين أجواء الأعمال.

وشروط غير عقلانية:

* القواعد الأساسية التي بنيت عليها الشراكة مجحفة في حق دول الجنوب
لك لأن المفاوضات كانت ثنائية بين الاتحاد من جهة وبلد من بلدان الجنوب
من جهة أخرى.

* التعاون المالي والتقني وبرامج التأهيل غير كافية.

* إرادة سياسية وأمنية أكثر منها اقتصادية

* خلفيات استراتيجية وأيديولوجية (الفرق بين إسرائيل والدول العربية)

V

قائمة المراجع باللغة العربية.

1 - الكتب:

- أحمد ماهر : دليل المدير في التخصصة، الإسكندرية:
الدار الجامعية.
- جورج نايهانز : تاريخ النظرية الاقتصادية: دراسة حول

- ترجمة: صقر أحمد صقر
- الإسهامات الكلاسيكية خلال الفترة الممتدة بين 1720 و 1980، القاهرة: المطبعة الأكاديمية 1997، الطبعة الأولى.
- الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، السعودية: دار المريخ 1982.
- السياسات المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية 1999.
- السياسة والحكم، دار الساقى - بيروت، الطبعة الأولى 2003.
- نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، بيروت: دار الشروق 1991، الطبعة الأولى.
- المنهل: قاموس فرنسي، عربي، بيروت: دار الآداب، دار العلم للملايين 1983.
- قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي، القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1994، الطبعة الأولى.
- النظرية الاقتصادية الكلية، الكويت: وكالة المطبوعات 1980، الطبعة الثالثة.
- مبادئ الاستثمار، الأردن: دار المستقبل 1997.
- حول أساسيات المشروع الإسلامي لنهضة الأمة، "دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2000.
- مستقبل علاقة الإسلام بالغرب: ، دار التوزيع والنشر الإسلامية 2003.
- إرهاصات التغيير: أزمة عصور الكلام، دار التوزيع والنشر الإسلامية. 2006.
- مصطلحات في قاموس تخلف الأمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية. 2004
- إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي " دراسة مقارنة
- جيمس جوارثيني و :
ريغارد أستروب، ترجمة
وتعريب: عبد الفتاح عبد
الرحمان وآخرون.
- حامد عبد المجيد دراز :
- حسن الترابي
- سعيد النجار :
- سهيل إدريس وحيدر :
عبد النور
شريف دلاور
- صقر أحمد صقر :
- طاهر حيدر حدران :
- عبد الحميد الغزالي :
- عبد الحميد الغزالي :
- عبد الحميد الغزالي :
- عبد الحميد الغزالي :
- عبد العزيز سالم بن :
حبتور

- "، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع 1997.
- عبد العزيز فهمي هيكل : موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1980.
- عبد المجيد قدي : المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- عصام نور سرية : العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. 2002.
- عمر صخري : التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1994.
- فتح الله ولعلو : الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية دار الحداثة 1981.
- محفوظ لعشب : دراسات القانون الاقتصادي، الجزائر: المطبعة الرسمية 1989.
- محمد بلقاسم حسن بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر: مطبعة دحلب 1993.
- محمد عبد المنعم الجمال : موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب، الطبعة الأولى 1980، المصري (القاهرة). دار الكتاب اللبناني (بيروت).
- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية : مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1998.
- موريس أنجرس : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحرابي وآخرون). دار القصة للنشر 2004.
- ميلودي أبوبكر : اختيار الاستثمار وتقييم المشاريع، الجزائر: دار الآفاق.

قائمة المراجع باللغة العربية.

- _ Nations Unies : Rapport sur le commerce et le développement.
- _ Les investisseurs étrangers boudent l'Algérie.
(<http://www.afrik.com/article 3222.html>). 29. 06. 2006.
- _ DGTPE statistiques. Algerie mai 2005.
(<http://www.dree.org/economie>)
- _ conversion de la dette et investissement en algerie 29. 06.2006.
(<http://www.Algerie-dl.com/article1093.html>)
- _ Potentiel économique.
(<http://www.chambrealgerosuisse.com/potentiel-econo.html>).
29.11.2004
- _ Rapport de la banque mondiale sur l'investissement en Algérie.
(<http://www.Algerie-dl.com/article1087.html>). 29.11.2004
- _ Pays et opportunités (<http://www.animaweb.org/pays-Algerie.php>).
30.11.2004.
- _ L'investissement étranges en méditerranée
(<http://www.animaweb.org/investir-investetranger.php>). 22.12.2004.
- _ NEPAD : Le nouveau partenariat pour le développement de l'afrique. Octobre 2001.
- _ Banque d'Algérie : Rapport 2002. « évolution économique et monétaire en Algérie ; Juin 2003.
- _ CNES : La configuration en Algérie : une contrainte au développement économique. Juin 2004.
- _ CNES : La conjoncture économique et sociale du deuxième semestre 2003. juin 2003.
- _ Conseil National économique et social. Le secteur informel illusions et réalités. Juin 2004.
- _ Conseil National économiques et social. Les exigences de mutations du système d'information économique et social : contribution au débat national. Juin 2004.
- _ Ministère des finances : Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2004.

1998.

- O.N.S : Annuaire statistique de l'Algérie. Résultats 1996.
- Hebdomadaire : Problèmes économiques N° 2512. France. 19 Mars 1997.
- Rapport d'information N° 242 sur la mondialisation. File : // c : My Document
- Services du chef du gouvernement - Note sur les déclarations d'investissement. Période du 13. 11. 93 au 31. 05. 1999. Alger: Juin 1999.
- Présidence de la république - Comité Ad – Hoc. L'organisation institutionnelle de la privatisation des entreprises publiques. Alger: Mai 1998.
- Conseil de privatisation - Preuve du blocage bureaucratique à partir des enquêtes sue le terrain, Alger: Annexe 1 le 05 juin 1999
- Conseil de privatisation : Appréciation du Conseil sur le processus de privatisation. Bilan et perspectives. Alger : 01 juin 1998.
- IMRE : Privatisation en Hongrie. Séminaire Algéro – Hongrois sur les privatisations. Alger: 07.08. Mars 1999.
- Ministère de l'industrie : Colloque sur la restructuration industrielle. Point de situation et perspectives. El Aurassi les 2 et 3

Mars 1999.

- INPED : Publication trimestrielle de l'INPED : Gestion et entreprise. Boumerdes. Octobre 1998. N ° 05.
- Ecofie : Rapport d'activité des holdings publiques nationaux. Alger 1er trimestre 1999.
- Ecofie : Rapport d'activité des holdings publiques nationaux pour l'exercice 1998 consolidé et par secteur. Alger 1998.
- CNES : Conjoncture économique et social du premier Semestre. Projet de rapport. Alger 1999.
- COSOB : Guide de l'investisseur. Alger: Novembre 1997.
- Avantages accordés par le nouveau code des investissement. [http://WWW.Invest – in – Algérie. Com/ Invest. htm](http://WWW.Invest-in-Algeria.Com/Invest.htm)
- Centre de recherche de faculté Jean Mann et Université Paris – Sud Ed Economica 1998.
- Manuel du F.M.I. 4 éme édition 1997.
- OCDE - Définition de référence détaillée des investissements internationaux. Paris 83.
- Services du : Agence de promotion et de suivi des
chef du investissements. Algérie.
gouvernement

Revue:

- Hebdomadaire : problèmes économiques n°2.668. France. 7 juin 2000
- Hebdomadaire : problèmes économiques n°2.669. France. 14 juin 2000
- Hebdomadaire : problèmes économiques n°2.680. France.



20septembre 2000

- Hebdomadaire : problèmes économiques n°2.681. France. 27septembre 2000

Hebdomadaire : Problèmes économiques N° 2.552. France: 21 Janvier 1998.

Hebdomadaire : Problèmes économiques N° 2.621. France: 16 Juin 1999. Paris CEDEX 07

- Internet

- <http://www.andi.dz/cout/cout.htm>. 11.03.2006.

- <http://www.uluminsamia.net/a177.htm> .07.02.2006.

- <http://www.uluminsamia.net/a219.html> 07.02.2006.

- <http://www.uluminsamia.net/a185.htm> 07.02.2006.

- <http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html>. « 2006 »

- <http://www.unetad.org/falistatisticse>.

- Tendances monétaires et financières au premier semestre de 2005.

www.bank-of.algeria.dz.

- <http://www..Algerie-monde.com/economie-algerienne-algerie>

01.07.2006.

- <http://WWW.Deo.Org/Algerie/Francais/Investir/Investissement.HTM> 12/05/2001

- <http://WWW.Islam-Online.Net/Iol-Arabic/Dowalia/Namaa>. 13 Nov 99 /

Namaa. ASP. 20. 11. 1999.